

جولييان ضد الجميع

موقع «ويكيليكس» المعركة الحالية؟ ماذا يقول للشعوب العربية وبماذا يعد؟ ماذا عن ضخامة المقاطعة المالية التي تنفذها شركات «ماستركارد» و«فيزا» و«باي بال» و

«ويسترن يونيون»، ومدى تأثيرها على حياة المؤسسة؟ وهل سد «ينجو» أسانج من القضايا المرفوعة ضده بتهم الاعتداء الجنسي التي تهدد بسجنه وبترحيله الى السويد، ومنها

الى الولايات المتحدة؟ المؤكد أن الفتى المشاغب يواصل المقاومة، دفاعاً عن الموقع الإلكتروني الذي هزّ عروش الديمقراطية الغربية

ف، على فارس الحرية

قيمة المدفوع نقداً في عام 2012. هذا لا يعني أنه ليس هناك لاعبون آخرون، ولكن تأثيرهم يبقى هامشياً. أبرز الأمثلة على مدى سيطرة أخطبوط التحويلات المالية يظهر في حالة «ويكيليكس». فالحظر الذي فرضته الشركتان المذكورتان أدى إلى خسارة الموقع الإلكتروني الشهر 50 مليون دولار عبارة عن تحويلات/ تبرعات غير محققة. وبعدما كان معدّل

التبرعات يبلغ 100 ألف يورو شهرياً في عام 2010، لن يتجاوز هذا العام 7 آلاف يورو. هذا الحظر المفروض من كارتل التحويل المصرفي العالمي، لا يعود فقط إلى إجراءات اتخذتها شركتا البطاقات الإلكترونية. ففي كانون الأول 2010، فرض المصرف الأميركي الأكبر «Bank of America»، وشركة التحويل النقدي الإلكتروني «PayPal» (تابعة للموقع

الإلكتروني الشهير eBay)، وشركات عديدة أخرى، حظراً على «ويكيليكس». حظّر عدّه جولييان أسانج مهدداً لوجود مؤسسته، بحيث إنه إذا لم تلغ هذه العقوبات فإن الموقع سيتوقف عن العمل في نهاية العام الجاري. هكذا يكون النظام المالي العالمي قد نجح في إسكات أصوات الهامسين بالحقيقة حول العالم، الذين مثل الموقع الذي يقوده ذلك الشاب

الأسترالي الأشقر متنفساً لهم. فمعركة جولييان أسانج تحولت من معركة لإظهار حقيقة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية إلى معركة ضد النظام الرأسمالي القائم. وكما بدا العالم مدجناً إلى حدود معينة لدى صدور برقيات دبلوماسية خطيرة، يبدو أيضاً جباناً في تعاطي النظام

الصعبة (!) بتحقيق الملايين من جزاء احتكارها السوق. فعلى سبيل المثال، بلغت الإيرادات الصافية لشركة «Visa» في الفصل الثالث من العام المالي 2011 (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 حزيران 2011) 883 مليون دولار، مسجلة نمواً بنسبة 23% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت قيمة الحوالات عبر قنوات هذه الشركة 941 مليار دولار.

وعشية إعلان الشركة نتائجها للفصل الرابع، يُفيد حساب سريع وبسيط لتعميم هذه الأرقام على العام المالي بمجملة، بأن أرباح الشركة ستبلغ 3,5 مليارات دولار للعام المالي 2010 - 2011.

أما «Mastercard» فقد حققت خلال النصف الأول من العام الجاري أرباحاً صافية بلغت 1,2 مليار دولار، بنمو نسبته 28,2%.

على أي حال، فإن عمل هذه الشركات هو مع المصارف، وهنا الوضع مؤسف جداً؛ فالسيطرة تزداد مع رفع الأرباح التي تُفرض في نهاية المطاف على المستهلك، ومع زيادة الدعم لمنظمات مثل «KKK» (كوكلايس كلان الأميركية) العنصرية ومحاربة مؤسسات تحريرية مثل «ويكيليكس»! في المقابل، لا ترتفع ضد هذا السلوك سوى أصوات باهتة (في البرلمان الأوروبي مثلاً) تتحدث عن كسر الاحتكار، غير أن السيطرة لا تنفك تزداد متانة.

بعدها كان معدّل التبرعات يبلغ 100 ألف يورو شهرياً في عام 2010، لن يتجاوز هذا العام 7 آلاف يورو

المالي العالمي بوقاحة مع قطع التمويل عن «ويكيليكس».

أحد أمثلة الوقاحة الظاهرة كان تعليق المستشار القانوني الأول لدى «PayPal»، جون مولر، غداة إعلان بدء الحظر: غلّق العمل بالحساب المتعلّق بـ«ويكيليكس» نظراً إلى أن سياسة الاستخدام المقبولة التي تعتمدها «PayPal» تحظر على منظمة معينة استخدام الخدمة إذا كانت «تشجّع، تروّج، تسهّل أو توجّه آخرين إلى الانخراط في نشاط غير قانوني».

المضحك في تصريح هذا المحامي هو وصفه قرار الحظر بأنه «صعب»! على أي حال، تستمرّ شركات -القرارات



اسانج «يحتلّ» وسط لندن مع المحتجين (لوك ماكغريغور -رويترز)



أوروبية في خدمة الأنكل سام

في الأول من أيلول 2010، بعدما قبل رئيس الادعاء السويدي فتح القضية، قبل أن تكون في 20 آب 2010 مجرد طلب نصيحة من الشرطة بشأن ما يمكنهما القيام به ضد الرجل الذي مارس الجنس معهما كلاً على حدة، يومي 14 و17 آب. لائحة الاتهام لم تتضح بكاملها، رغم الحديث عن عدم استخدام الواقي الذكري مع الأولى، وممارسة الجنس مع الثانية وهي نائمة، وهي أفعال يصفها القانون السويدي بأنها حالات إكراه غير مشروع ومضايقة جنسية واغتصاب. وتتميز ورقة فريق الدفاع عن اسانج التي قدمت الى المحكمة البريطانية في تموز الماضي بتركيزها النقاش على العيوب التقنية التي تشوب مذكرة التوقيف الأوروبية، لكونها لا تستند الى تهم واضحة، ولكون الوقائع لا تتطابق مع السلوك المزعوم بأنه جريمة جنسية، وأن الادعاء بوجود جرائم جنسية، في ما لو كانت صحيحة في السويد، فإنها لا تتطابق مع التعريف البريطاني لهذا النوع من الجرائم، كما أن هذه المذكرة استندت الى تحقيقات أولية أجرتها السلطات السويدية بطريقة غير منضفة وتشوبها عيوب اجرائية عدة.

تتضمن مذكرة التوقيف الأوروبية ادعاء أردين بأنها تعرضت الى إكراه غير مشروع اثناء ممارسة الجنس مع اسانج ليلة 13 آب 2010 في منزل المدعية في ستوكهولم عبر اعاقة حرية تحركها اثناء العملية الجنسية. وقالت أردين، في شهادتها امام الشرطة، انها حاولت تحريك جسمها «بقصد البحث عن الواقي الذكري كي يستخدمه اسانج قبل عملية الولوج». وتضيف المذكرة: «لاحقاً، عندما شعر اسانج بحركاتها الغريبة، توقف وسألها عن دوافعها فطلبت منه استخدام الواقي، فما كان منه الا أن توقف ووضع الواقي قبل اكمال العملية الجنسية». وتخلص مذكرة الدفاع الى ان ادعاء أردين بأنها تعرضت لأكراه غير مشروع غير مبرر، وان ما قام به اسانج قبل وضع الواقي كان مجرد مداعبة جنسية، وأنه عندما طلب منه ان يضع الواقي فعل ذلك من دون تردد». لاحقاً، وخلال ممارسة الجنس، توقفت أردين أكثر من مرة بقصد التثبّت من استخدام اسانج للواقي، ليتبين بعد انتهاء العملية الجنسية وجود ثقب فيه. وادّعت أردين ان اسانج ثقبه عن قصد. وخلال التحقيق، افادت أردين بأنها مارست الجنس مع اسانج مرات عدة، ويومياً،

اسلوب كافكا

لم يتوان الكاتب الأميركي جون بلغر عن وصف العدالة الأميركية التي تنتظر اسانج بأنها اقرب الى «اسلوب كافكا»، نسبة الى فرانز كافكا، رائد الكتابة التشاؤمية، الذي قبل في احدى رواياته حكم الموت الذي اصدره عليه والده وغرق.

وفي رسالة رفعها الى الحكومة الاسترالية، يقول المحامي البريطاني غاريت بيرس: «يُسلط على رقبة اسانج سيفان. فهو يواجه خطر تسليمه الى عدالة محكمتين مختلفتين ليواجه مزاعم بارتكابه جريمتين لا ينطبق عليهما الوصف الجرمي في النظام القضائي لبلاده. حياته مهددة أكثر من اي وقت مضى، ومن الواضح ان الدوافع السياسية تغطي على الدوافع الجنائية في مسار محاكمته».

طيلة فترة اقامته عندها، ليتبين انها ادعت بأنه في ليلة 18 آب قام بعملية الابلاج دون استخدام الواقي، وانها استغربت هذا الامر، فما كان منها الا ان قفزت عن السرير وأكملت نومها على فراش موضوع على الارض في الغرفة نفسها. وحول هذه الواقعة تقول مذكرة الدفاع: «انه لمن المستغرب ان يكون رد فعل امرأة تعرضت لأكراه غير مشروع اثناء ممارسة الجنس مجرد الانتقال من السرير الذي جرت فيه عملية الاكراه المزعوم الى فراش قرب هذا السرير، بدل الانتقال الى غرفة

عيوب تقنية تشوب مذكرة التوقيف الأوروبية لكونها لا تستند الى تهم واضحة

اخرى على اقل تقدير، او مغادرة المنزل نهائياً، او الطلب الى اسانج مغادرته». وفي حالة فيلين، تبين، بحسب مذكرة التوقيف اذعاؤها أنها تعرضت للاغتصاب من اسانج حين بادر الى ممارسة الجنس معها اثناء نومها، وانها كانت في وضعية ميؤوسه وغير قادرة على منعه؛ وهنا تفنّد

مذكرة الدفاع استجواب المدعية من قبل الشرطة السويدية ليتبين ان ادعاءها بأنها اغتصبت كان في المرة الرابعة التي مارست فيها الجنس مع اسانج ليلة 16 آب حين استضافته في منزلها في مدينة انكوبنغ، وانها كانت «نصف نائمة» اثناء بدء عملية الولوج التي حصلت من دون استخدام الواقي. وبسخرية واضحة، تضيف مذكرة الدفاع «ان الادعاء بأنها كانت نصف نائمة يعني أيضاً بأنها كانت نصف مستيقظة، علماً ان المحادثة التي جرت بين فيلين واسانج بعد انتهائهما من ممارسة الجنس، فيها ادانة لاسانج لكونه مازحها رداً على سؤالها له: ماذا ستفعل إذا تبين لاحقاً اني حامل منك؟ بالقول: السويد بلد جيد لينجب فيه المرء اولاداً».

في الخلاصة، ليس معلوماً بعد ماذا سيكون عليه القرار النهائي للمحكمة البريطانية حول ترحيل اسانج الى السويد، علماً ان هذا الامر يتوقع حدوثه بنسبة عالية، الا اذا حصلت مفاجأة، كما يامل انصار اسانج، الذين يصرون على ان ما حدث معه في السويد كان مكيدة مدبرة للايقاع به، في بلد ترتفع فيه معايير توصيف الجرائم الجنسية الى اقصى حد.

